



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية



مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ليسانس
في شعبة علوم المالية
تحت عنوان :

دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية

- من إعداد الطلبة :

-أبو الصديق يوسف

-بضليس سليم

تحت إشراف :

- د. الشايش عبد الله

السنة الجامعية : 2025/2026

قال الله تعالى:

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا

مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى عائلتينا الكريمتين

اللّتين كانتا سنداً لنا منذ أولى خطواتنا، ورافقتنا بالدعاء والتشجيع في كل

مراحل دراستنا

وإلى مرحلتنا المشتركة

التي بدأت من مقاعد الدراسة في مدرسة واحدة، واستمرت معنا خطوة

بخطوة

حتى وصولنا إلى السنة الثالثة ليسانس

لهدى هذا العمل المتواضع

تقديرًا لكل دعم صادق، واعتزافاً بكل جميلٍ رافق مسيرتنا

مراجين أن نكون قد وفّقنا في تمثيل هذا الجهد خير تمثيل

تشكرات

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف
الدكتور : الشايش عبد الله على ما قدمه لنا من
دعم في إنجاز بحثنا، بتوجيهاته ونصائحه القيمة
وبإفادته لنا بالمعرفة وبطرق البحث ومنهجيته .
كما أشكر جميع أساتذة ورئيس قسم علوم
المالية والمحاسبة وكل إدارات القسم ودعم
المكتبة كما أتوج إلى كل من دعمني في
إنجازها
وشكرا.

الملخص :

- هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية لضمان استمرارية حركية الاقتصاد الوطني وتطوره، حيث تعتبر التجارة الخارجية ركيزة أساسية لربط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية وتنشيط التبادل التجاري. وتتميز عمليات التجارة الدولية بحاجتها المستمرة لتدفقات مالية ضخمة وضمانات قوية نظراً لتباعد المسافات واختلاف القوانين، ولعل أبرز مشكلة تواجه المتعاملين الاقتصاديين (المصدرين والمستوردين) هي مشكلة التمويل وتغطية المخاطر الناجمة عن هذه المعاملات. وتعتبر البنوك التجارية الوسيط المالي الأهم والداعم الأساسي لعمليات الاستيراد والتصدير، وبيّنت الدراسة التي أجريت على مستوى (البنك التجاري) يمكنك تحديد اسم البنك هنا، مثل (بنك الجزائر الخارجي BEA) أو (البنك الوطني الجزائري BNA) أن للبنوك دوراً فعالاً في تمويل وتأمين التجارة الخارجية عن طريق تقديم مختلف آليات التمويل وتقنيات الدفع الدولي، ومن أبرزها الاعتمادات المستندية التحصيلات المستندية، والخطابات الضامنة البنكية، مما يساهم بشكل مباشر في تسهيل تدفق السلع والخدمات وتقليل حدة مخاطر التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة.

الكلمات المفتاحية:

بنوك تجارية، تجارة خارجية، تمويل دولي، اعتماد مستندي، دفع دولي

Abstract: This study aimed to highlight the role played by commercial banks in financing foreign trade to ensure the continuity and development of national economic activity. Foreign trade represents a fundamental pillar for linking the domestic economy with global markets and stimulating commercial exchange. International trade operations are characterized by their continuous need for substantial financial flows and robust guarantees due to geographical distances and varying legal frameworks. Perhaps the most prominent challenge facing economic agents (importers and exporters) is the issue of financing and mitigating the risks arising from these transactions. Commercial banks are considered the most crucial financial intermediaries and the primary backbone for import and export operations. The study, conducted at the [Insert Bank Name, e.g., National Bank of Algeria - BNA], demonstrated that commercial banks play an effective role in financing and securing foreign trade. This is achieved by providing various financing mechanisms and international payment techniques, most notably **Letters of Credit (L/C)**, **Documentary Collections**, and **Bank Guarantees**, which directly contribute to facilitating the flow of goods and services and minimizing international trade risks between the contracting parties.

Keywords: Commercial Banks, Foreign Trade, International Finance, Letter of Credit, International Payment.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
VI	إهداء
VI	شكر
VI	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VI	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات الرموز
أ-ب-ج-د	المقدمة
26-6	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والتجارة الخارجية
24-07	المبحث الأول: البنوك التجارية
14	المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية
42-25	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (مقابلة ميدانية مع بنك)
34-26	المبحث الأول: الدراسة الميدانية (مقابلة مع مدير بنك)
41-35	المبحث الثاني : وسائل تمويل التجارة الخارجية في البنوك
45-43	الخاتمة
49-48	المراجع
52-50	الملاحق
53	الفهرس

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	مخطط الهيكل التنظيمي لبنك BNA بريان	01
25	دائرة نسبية توضح هيمنة الإستيراد على التصدير	02
29	مراحل إعتماد المستندي	03
31	مراحل تحصيل المستندي	04
33	مخطط تحويلات البنكية	05

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	رقم الملحق
(BNA) قائمة كشوفات توطين الاستيراد	01

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	بنك الوطني الجزائري

المقدمة

تعد التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد المعاصر، فهي المحرك الذي يربط بين الأسواق العالمية ويسمح بتدفق السلع والخدمات عبر الحدود. إلا أن هذا التدفق لا يمكن أن يتحقق بشكل آمن ومستقر دون وجود نظام مصرفي متطور يلعب دور الوسيط والضامن بين أطراف المعاملة التجارية، الذين غالباً ما تفصل بينهم مسافات جغرافية وأنظمة قانونية متباينة.

من هذا المنطلق، يبرز دور البنوك التجارية ليس فقط كجهة ممولة، بل كشريك استراتيجي في إدارة المخاطر وتسهيل التبادل الدولي عبر مجموعة من الأدوات والتقنيات المالية المتخصصة. وبالرغم من وجود الأطر النظرية التي تنظم عمل هذه الأدوات، يبقى الجانب التطبيقي الميداني هو المحك الحقيقي لقياس فاعلية هذه المنظومة؛ فالممارسة داخل أروقة البنوك تكشف عن تفاصيل إجرائية، وتحديات واقعية، وإحصائيات دقيقة لا تظهرها النصوص النظرية.

تأتي هذه الدراسة التطبيقية لتسلط الضوء على واقع تمويل التجارة الخارجية من خلال النزول إلى الميدان، حيث تم التركيز على المؤسسة البنكية كنموذج للدراسة. ومن خلال المقابلة الميدانية مع المسؤولين والمديرين، نسعى إلى استجلاء كيفية إدارة العمليات التمويلية، بدءاً من التعريف بالبنك ونشاطه، وصولاً إلى تحليل أدوات التمويل الأساسية مثل الاعتمادات المستندية، التحصيلات، والتحويلات البنكية الدولية، مع رصد دقيق للمشكلات التي تواجه هذه العمليات والحلول الممكنة لها.

أ - إشكالية الدراسة :

إن التطور المتسارع في حجم التجارة الدولية يفرض على النظام المصرفي مواكبة دائمة لتوفير الحماية والتمويل اللازمين. ومع تنوع وسائل التمويل المتاحة، يبرز تساؤل جوهري حول كيفية تطبيق هذه الوسائل في الواقع العملي داخل البنوك، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين في ظل التحديات الراهنة.

وعليه، يمكن بلورة إشكالية هذا البحث في السؤال المركزي التالي:

"كيف تساهم الآليات والوسائل المصرفية في تأمين وتمويل عمليات التجارة الخارجية داخل البنك محل الدراسة، وما هي فعالية هذه الأدوات في مواجهة التحديات الميدانية المرتبطة بالتبادل الدولي؟"

الإجابة على إشكالية الدراسة , يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الدور الذي يلعبه البنك محل الدراسة في دعم قطاع التجارة الخارجية وما هي أهم المؤشرات الإحصائية لنشاطه التمويلي؟
- كيف يتم تفعيل أدوات التمويل (الاعتمادات، التحصيلات، والتحويلات) إجرائياً لضمان حقوق المصدر والمستورد؟
- ما هي أبرز العقبات والمشكلات التي تعترض مسار تمويل التجارة الخارجية في الواقع الميداني، وما هي الحلول التي يقترحها البنك لتجاوزها؟

ب - الفرضيات :

وبناء على ما سبق ,يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ لعب البنك دوراً إيجابياً وفعالاً في دعم التجارة الخارجية، وتظهر مؤشراته الإحصائية نمواً مستمراً في حجم التمويل.
- ✓ يتم تفعيل أدوات التمويل عبر إجراءات مصرفية وقانونية صارمة تضمن وتصور حقوق المصدر والمستورد معاً.
- ✓ تكمن أبرز العقبات في البيروقراطية ومخاطر الصرف، والحل المقترح هو رقمنة العمليات وتسهيل الإجراءات الإدارية.

ت - دوافع اختيار الدراسة

تم اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع، من أهمها:

- الرغبة في التعرف على مختلف وسائل التمويل البنكي المستعملة في عمليات الاستيراد والتصدير.
- إبراز الدور الذي تلعبه البنوك في تسهيل المبادلات التجارية الدولية وتقليل المخاطر المرتبطة بها.
- قلة المعرفة الميدانية لدى الطلبة حول كيفية تطبيق عمليات تمويل التجارة الخارجية داخل البنوك

ث - أهداف الدراسة :

- إبراز دور البنك في دعم قطاع التجارة الخارجية وتحليل المؤشرات الإحصائية لنشاطه التمويلي.
- توضيح الإجراءات العملية لتفعيل أدوات التمويل (الاعتمادات، التحصيلات، التحويلات) وكيفية ضمانها لحقوق المصدر والمستورد.
- تشخيص أهم العقبات والمشكلات التي تواجه تمويل التجارة الخارجية ميدانياً، والوقوف على الحلول التي يقترحها البنك لتجاوزها.

ج - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور البنك التجارية في تمويل التجارة الخارجية

ح- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية وهي:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة التي قمنا بها في بنك الجزائري الخارجي BNA فرع بريان - غرداية

الحدود الزمنية: كانت طيلة شهر مارس وشهر أفرى خلال سنة 2026

خ- موضوعية الدراسة ومتغيراتها

تركز هذه الدراسة على إبراز دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية من خلال مختلف الوسائل والخدمات البنكية المستعملة في عمليات الاستيراد والتصدير، وبيان مدى مساهمتها في تسهيل المبادلات التجارية الدولية.

وتتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير المستقل: البنوك التجارية.

المتغير التابع: تمويل التجارة الخارجية.

وتهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين البنوك التجارية وتمويل التجارة الخارجية ومدى تأثير الخدمات البنكية على تنشيط التجارة الدولية

د- منهج البحث وأدوات الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والتجارة الخارجية، إضافة إلى المنهج التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية على مستوى بنك BNA وكالة بريان .

الأدوات المستخدمة :

المراجع والكتب العلمية .المذكرات والدراسات السابقة .المواقع الإلكترونية

.المقابلة الميدانية مع مدير البنك وبعض الموظفين .

جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية داخل البنك محل الدراسة.

ذ- مرجعية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على مختلف الوسائل في جمع البيانات ومنها الكتب بدرجة أولى مذكرات سابقة وكذا المواقع الالكترونية بغية اثراء البحث معلومات متنوعة وهادفة لتحليل إشكالية البحث اما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المعلومات المقدمة من طرف المشرفين على التربص خاصة مدير البنك في وكالة بريان لبنك الجزائر الخارجي BNA.

تقسيمات الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: تناول الجانب النظري، حيث تم التطرق إلى مفاهيم البنوك التجارية والتجارة الخارجية، إضافة إلى أهم وظائف البنوك ووسائل تمويل التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: خُصص للجانب التطبيقي، وتم من خلاله إجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك BNA وكالة بريان، قصد التعرف على واقع تمويل التجارة الخارجية، وأهم الوسائل المعتمدة والمشاكل التي تواجهها والحلول المقترحة لها.

صعوبات الدراسة

واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أبرزها:

صعوبة الحصول على بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع البنكي.

نقص المراجع المتخصصة المرتبطة بتمويل التجارة الخارجية.

ضيق الوقت بين الجانب النظري والتطبيقي.

صعوبة التنسيق بين الدراسة الميدانية وجمع المعلومات من البنك.

محدودية المعلومات المتعلقة بعمليات التصدير مقارنة بعمليات الاستيراد داخل البنك محل الدراسة.

هيكل البحث

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري المتعلق بالبنوك التجارية والتجارة الخارجية من حيث المفاهيم، الوظائف، الأهمية والعوامل المؤثرة عليها. أما الفصل الثاني فخصص للجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية على مستوى بنك BNA وكالة بريان، بهدف التعرف على واقع تمويل التجارة الخارجية وأهم العمليات والخدمات البنكية المرتبطة بها.

الفصل الأول:

الإطار العام للبنوك

التجارية والتجارة الخارجية

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية عصب الاقتصاد المعاصر ومحركاً أساسياً للتنمية. ونظراً لطبيعتها العابرة للحدود وما يحيط بها من مخاطر مالية وقانونية، تبرز الحاجة الملحة لوسيط مالي موثوق يضمن سلاسة هذه العمليات. وهنا يأتي الدور المحوري للبنوك التجارية، باعتبارها الركيزة الأساسية لتأمين وتسهيل المبادلات الدولية، حيث تضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين حزمة من الآليات والأدوات التمويلية والضمانات التي تحمي حقوقهم وتدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

و مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: البنوك التجارية تناولنا في هذا المبحث مفهوم البنوك التجارية، خصائصها، أهدافها، وظائفها الأساسية، إضافة إلى مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها ودورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية تطرقنا فيه إلى مفهوم التجارة الخارجية، أسباب قيامها، العوامل المؤثرة عليها، وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنشيط المبادلات التجارية بين الدول.

الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية

- المبحث الأول: البنوك التجارية

- المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية.

- ظهر عدة تعريفات للبنك، نذكر تعريفات منها:

في هذا المبحث نتناول أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية. نبدأ بتعريف البنوك التجارية ووصف أهم وظائفها. ثم نتحدث عن الأهداف التي بُنيت على أساسها البنوك التجارية. أخيراً ندرس دور البنوك التجارية في التمويل.

- من وجهة النظر الكلاسيكية

تُعرّف البنوك بأنها مؤسسات تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى حفظ الفائض وتنميته. المجموعة الثانية هي عملاء يحتاجون إلى أموال للاستثمار أو لتشغيل أعمالهم أو لكلا الغرضين.

- أما التعريف الحديث:

فإن البنك هي مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقبلون ودائع تُدفع عند الطلب أو تُحدد لأجل معين. هؤلاء الوسطاء يقومون بعمليات تمويل داخلية وخارجية حيثما أمكن. يقدمون خدمات تدعم أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة وتدعم الاقتصاد الوطني. وتباشر البنوك عمليات. زيادة الادخار والاستثمار المالي داخل البلد وخارجه، حيثما كان ذلك ممكناً، تسهم في إنشاء المشاريع. زيادة الادخار والاستثمار المالي تستدعي عمليات بنكية وتجارية ومالية حسب ما يحدده البنك المركزي. نرى أن هذه الخطوات تدعم النمو وتفيد المجتمع¹.

1 - أياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 23

الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية

البنوك التجارية:

تستقبل الودائع وتمنح القروض. حيثما أمكن، تقدم البنوك التجارية خدمات إضافية مثل شراء وبيع الأوراق التجارية وجمع كوبونات الأوراق، جمع الأوراق التجارية، خصم الكمبيالات وقبولها، شراء وبيع العملات الأجنبية، فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية، إلخ. من تجربتي، الخدمات تجعل البنوك التجارية تلبي احتياجات العملاء المتنوعة.

- البنك :

هو مؤسسة مالية تتعامل بالنقد. البنك يهدف إلى أن يكون وسيطاً. البنك يربط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمار وبين فرص الاستثمار التي تحتاج إلى رؤوس الأموال(1).

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.

سننتظر في ما يلي إلى أهم وظائف البنوك التجارية وأهدافها.

وظائف البنوك التجارية:

تتمثل وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

1- قبول الودائع و تنمية الادخار:

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد، وال تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة ايجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد والهيئات على الادخار .ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسة و هي:

أ- حسابات جارية (دائن):

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر، وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو في أشخاص اعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى) وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر. وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك. ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة. لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك تجاري آخر (1).

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه

لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية:

- قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل عمل العميل؛

- نوع الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه؛

-حسابات ودائع (لأجل):

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجئون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع أجل محدد ال يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله. فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما تمكن البنك من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع.

1- مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية:

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول القروض " قصيرة الأجل " لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.و من أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلي:

2- منح (تقديم) التسهيلات لقروض "قصيرة الأجل":

فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر؛ المساهمة في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية؛ الاستثمارات "قصيرة الأجل" في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سالمة مركزها المالي، وكثيرا ما يلجأ البنك التجاري إلى تكوين محفظة أوراق مالية تحتوي على تشكيلة من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية دون التعرض للخسائر وهذا يتمشى مع عاملي السيولة والأمان.

2- تقديم الخدمات البنكية: حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها.

و في تبسيط اجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات، ومن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم تسهيلات القروض للعملاء بضمان الأوراق التجارية؛ تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء حيث تقوم البنوك التجارية بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عنهم أيضاً هذا فضالاً المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات عن قيام البنوك أيضاً بأعمال إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات وحفظ الأوراق المالية للعملاء ومنح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية؛ فضالاً عن ذلك تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل:

إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وشراء وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن(1).

- أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فمن أمثلتها ما يلي:

- القروض الاستهلاكية؛

- خدمات الإرشاد و النصح المالي؛

- الإدارة النقدية للمشروعات؛

- التأجير التمويلي؛

- المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة؛

- بيع الخدمات التأمينية؛

- تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم؛

- تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية؛

- تقديم خدمات الثقة ضمان تسويق الأوراق المالية

- تمويل مشروعات الامتياز.

المطلب الثالث : خصائص البنوك التجارية

تُعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد المعاصر، حيث تؤدي دورًا حيويًا في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، إضافة إلى تقديم مختلف الخدمات المصرفية. وتتميز هذه البنوك بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية، والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

أولاً: خاصية الوساطة المالية

تُعتبر الوساطة المالية من أبرز الخصائص الأساسية للبنوك التجارية، حيث تقوم بدور الوسيط بين الأفراد والمؤسسات الذين يمتلكون فائضًا ماليًا، وأولئك الذين يعانون من عجز في الموارد المالية. وتتمثل هذه العملية في قيام البنك بجمع الودائع من المدخرين، ثم إعادة توظيفها في شكل قروض واستثمارات. ولا يقتصر دور البنوك في هذا المجال على مجرد نقل الأموال، بل يشمل أيضًا تقليل تكاليف المعاملات المالية، وتوفير المعلومات اللازمة، وتقليل درجة المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض، مما يعزز كفاءة توزيع الموارد داخل الاقتصاد.

ثانيًا: الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل

تعتمد البنوك التجارية بشكل كبير على الودائع كمصدر أساسي لأموالها، حيث تمثل هذه الودائع النسبة الأكبر من موارد البنك. وتشمل هذه الودائع الحسابات الجارية، وودائع التوفير، والودائع لأجل، وتكمن أهمية هذه الخاصية في أن البنوك تتعامل بأموال الغير، وهو ما يفرض عليها ضرورة توخي الحذر في توظيف هذه الأموال، والمحافظة على ثقة المودعين، لأن أي خلل في هذه الثقة قد يؤدي إلى سحب جماعي للودائع، مما يهدد استقرار البنك.

ثالثًا: خاصية خلق النقود

تتمتع البنوك التجارية بقدرة فريدة على خلق النقود، حيث لا تقتصر وظيفتها على إعادة توزيع الأموال الموجودة، بل تقوم بخلق نقود جديدة من خلال عملية منح القروض. فعندما يمنح البنك قرضًا لعميل، يتم تسجيل هذا القرض في حسابه، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد، وتُعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تميز البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية، لما لها من تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي ومستوى السيولة (1)

الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية

رابعاً: السعي لتحقيق الربحية

تُعتبر البنوك التجارية مؤسسات ربحية، حيث تسعى إلى تحقيق أرباح من خلال مختلف عملياتها المصرفية. ويتم ذلك أساساً من خلال الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، بالإضافة إلى الرسوم والعمولات التي تتقاضاها مقابل الخدمات التي تقدمها.

خامساً: التعرض للمخاطر المصرفية

تتعرض البنوك التجارية لمجموعة من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها، ومن أهم هذه المخاطر:

مخاطر الائتمان: الناتجة عن عدم سداد القروض

مخاطر السيولة: الناتجة عن عدم القدرة على تلبية طلبات السحب

مخاطر السوق: الناتجة عن تغير أسعار الفائدة - وتسعى البنوك إلى إدارة هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات مالية وإدارية فعالة.

سادساً: الخضوع للرقابة والتنظيم

تخضع البنوك التجارية لرقابة صارمة من قبل السلطات النقدية، وذلك بهدف حماية أموال المودعين وضمان استقرار النظام المالي. وتشمل هذه الرقابة مجموعة من القوانين والتعليمات التي تنظم عمل البنوك.

وفي الجزائر، يتولى Bank of Algeria مهمة الإشراف على البنوك التجارية، وفقاً لما ينص عليه قانون النقد والقرض الجزائري (1)

سابعاً: تنوع الخدمات المصرفية

تقدم البنوك التجارية مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، مثل فتح الحسابات، وتحويل الأموال، ومنح القروض، وإصدار البطاقات البنكية.

كما شهدت هذه الخدمات تطوراً كبيراً مع التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت البنوك تقدم خدمات إلكترونية متطورة تسهل على العملاء إجراء معاملاتهم بكل سرعة وأمان.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

- تحظى دراسة العلاقة الديناميكية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، إذ تُعد التجارة الخارجية المصدر التقليدي للنقد الأجنبي اللازم لتنفيذ الاستثمارات المدرجة ضمن خطط التنمية الاقتصادية، والتي تهدف إلى توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وإحداث تغييرات في بنيته، إضافة إلى الوفاء بالتزامات خدمة الاستثمارات المباشرة أو سداد الديون الأجنبية.

- ومن هذا المنطلق يمكن القول إن من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي العمل على توسيع الصادرات وتحسين شروط التبادل الدولي، لذلك لا يختلف الاقتصاديون على أن زيادة الصادرات تمثل عاملاً أساسياً في تحديد مستوى النمو الاقتصادي.

- ومن المعروف أن اقتصادات البلدان النامية تعتمد أساساً على إنتاج المواد الأولية الزراعية أو المعدنية التي يتم تصدير معظمها إلى الخارج، كما تعتمد صادراتها على عدد محدود من هذه المنتجات في تكوين الجزء الأكبر من حصيلة التبادل الخارجي، وفي تكوين جانب مهم من دخلها القومي وإيرادات ميزانيتها.

- وفي المقابل تعتمد هذه البلدان بشكل أساسي على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية الضرورية، أو من الآلات والمعدات والخدمات اللازمة لعملية التنمية، فضلاً عما توفره التجارة الخارجية من نقل للخبرة الفنية والمهارات المتقدمة. وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت رفع إنتاجها المحلي من سلع الاستثمار، إلا أن هذا الإنتاج لا يزال غير كافٍ لتغطية احتياجاتها بسبب محدودية حجم هذه الصناعات، وتركز الإنتاج عادة في مواد البناء وبعض المعدات الخفيفة، الأمر الذي لم يقلل بشكل واضح من اعتمادها على استيراد معظم الآلات والمعدات.

- وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إن التجارة الخارجية تمثل عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة لتقدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث تعتمد عليها في توفير السلع الضرورية، كما تعتمد مستويات الادخار والاستثمار فيها إلى حد كبير على حصيلة التبادل الخارجي. ولذلك تتجسد المشكلة الرئيسية في التمويل في جانبيين أساسيين، هما إمكانية زيادة حصيلة التجارة الخارجية في البلدان النامية، وكيفية توجيه هذه الحصيلة نحو تكوين رؤوس الأموال اللازمة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي(1).

1- محمد سحنون، الاقتصاد الصناعي، دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية، ثُ الاطلاع عليه في 16 ماي 2023. في موقع :

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

- تُطلق تسمية التجارة الخارجية على ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية للدولة، حيث يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة في شكل صادرات وواردات. وتُعدّ التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، لما لها من دور فعّال في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية، بالإضافة إلى مساهمتها في توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستثمارات ومختلف المشاريع التنموية. كما تساعد التجارة الخارجية على تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، وإتاحة الفرصة للحصول على السلع التي يصعب إنتاجها محلياً. ونظراً للأهمية المتزايدة للتجارة الخارجية في جميع دول العالم، وما شهدته من تطورات متسارعة نتيجة التقدم التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي، فقد أصبحت محل اهتمام العديد من الكُتّاب والباحثين والاقتصاديين الذين سعوا إلى دراستها وتحليل آثارها على التنمية الاقتصادية. (1)

-أولاً: تعريف التجارة الخارجية

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التجارة الخارجية، وذلك باختلاف الزوايا التي نظر منها الباحثون إلى هذا النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- التعريف الأول :

- تُعرّف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة معينة وبقية دول العالم، حيث تشمل هذه العملية انتقال السلع المادية بمختلف أنواعها من منتجات صناعية وزراعية، إضافة إلى تبادل الخدمات مثل النقل والتأمين والسياحة والخدمات المصرفية. كما يمتد نطاق هذا التبادل ليشمل حركة النقود ورؤوس الأموال بين الدول، فضلاً عن انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى وفقاً لاحتياجات سوق العمل. وبذلك تُعدّ التجارة الخارجية نشاطاً اقتصادياً متكاملًا يربط اقتصاد الدولة باقتصادات الدول الأخرى من خلال شبكة واسعة من العلاقات التجارية والمالية (2) .

1- نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 9.

2- جمال جويدان الجمل التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ،الأردن ،2013، ص 11.

الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية

التعريف الثاني :

-يشير المفهوم العام للتجارة الخارجية إلى مجموع التعاملات التجارية الدولية التي تتم في صور متعددة، أهمها انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال عبر الحدود السياسية للدول. وتتشأ هذه التعاملات بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات تسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة، كما قد تتم بين منظمات اقتصادية وشركات متعددة الجنسيات تعمل في بيئات دولية متباينة (1).

التعريف الثالث :

تُعرف التجارة الخارجية كذلك بأنها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل أساسًا في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. كما يهتم هذا الفرع بدراسة السياسات التجارية التي تعتمدها الدول، مثل التعريفات الجمركية والحصص الكمية والاتفاقيات التجارية، والتي تهدف إلى تنظيم حركة المبادلات الدولية والتأثير فيها.

- ويشمل هذا التعريف أيضًا تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي ومستوى التشغيل، إضافة إلى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول في ظل العولمة الاقتصادية .

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التجارة الخارجية تمثل مجموعة من العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة في شكل صادرات وواردات، إلى جانب انتقال رؤوس الأموال والأفراد، وذلك بهدف تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة، والمساهمة في خلق نوع من التوازن في الموارد الاقتصادية بين دول العالم، بما يعزز التنمية الاقتصادية ويزيد من درجة التكامل بين الاقتصاديات

الوطنية (2).

1 - محمد احمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص 8.

2 - جمال جويدان الجمل التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 14.

الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية

ثانياً: أسباب قيام التجارة الخارجية:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور التجارة الخارجية ما يلي:

- يرتبط تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول بجذور المشكلة الاقتصادية التي يطلق عليها الاقتصاديون مشكلة الندرة النسبية، حيث يُعد من الحقائق الثابتة في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية بين الدول، فإن أي دولة لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل أو لفترة طويلة من الزمن.
- ويرجع ذلك إلى أن هذه السياسة تفرض على الدولة إنتاج جميع احتياجاتها، رغم أن ظروفها الجغرافية والاقتصادية قد لا تسمح لها بذلك. ومهما كان اتجاه أي دولة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن بقية الدول، لأن الدول مثل الأفراد لا يمكنها إنتاج كل ما تحتاج إليه من السلع والخدمات.
- ولهذا السبب تتجه الدول إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم مع ظروفها الطبيعية والاقتصادية، ثم تقوم بمبادلتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكاليف مرتفعة، مما يجعل الاستيراد من الخارج أكثر جدوى وأفضل من الإنتاج المحلي.
- التخصص الدولي، حيث تتجه كل دولة إلى إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم إنتاجها وتحقيق فائض من هذه السلع، ومن ثم تقوم بتبادل هذا الفائض مع دول أخرى تنتج سلعا مختلفة تتمتع فيها بميزة نسبية. ويساهم هذا التخصص في إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة الحجم، وهو ما يؤدي إلى تخفيض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، كما أن اختلاف الميول والأذواق بين الشعوب يدفعها إلى الرغبة في الحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى، مما يعزز قيام التجارة الخارجية.(1)
- السعي إلى توفير الحماية للمصالح الاقتصادية والاجتماعية سواء للفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، وكذلك حماية مصالح الدول والمناطق المختلفة من خلال توسيع نطاق التبادل التجاري الخارجي.

1- محمد احمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص 8.

- وجود تباين واضح في ظروف ومستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، وكذلك بين الدول والمناطق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى الحاجة المتبادلة للتبادل التجاري الخارجي.
- اختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت وسادت في مختلف دول ومناطق العالم، ومدى توجه هذه الأنظمة نحو الانفتاح على التبادل التجاري الخارجي.
- وجود رغبة لدى الدول في التعاون فيما بينها بهدف تعزيز التبادل التجاري الخارجي وتحقيق المصالح المشتركة.
- انتشار مبدأ حرية التبادل التجاري باعتباره شعاراً سياسياً واقتصادياً تتبناه العديد من الدول، مما يسهم في توسيع نطاق التجارة الخارجية(1).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

1- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

تؤثر أوضاع الاقتصادين المحلي والعالمي بشكل مباشر في حركة التجارة الخارجية. فبالنسبة للاقتصاد المحلي، فإن تطوير الصناعة الوطنية يتطلب توفير مواد أولية وخامات أساسية، وهو ما يدفع الدولة إلى اللجوء للتجارة الخارجية لاستيراد احتياجاتها الصناعية. كما يلعب الطلب الاستهلاكي دوراً مهماً في توجيه سياسة التجارة الخارجية، حيث تعمل الدولة على استيراد السلع التي يرتفع عليها الطلب المحلي، خاصة تلك ذات الاستهلاك الواسع. أما فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، فإن التغير في مستوى الطلب الدولي، خصوصاً في حالة زيادته، يؤدي إلى تشجيع الدولة على زيادة حجم صادراتها من جهة، كما قد ينعكس على مستوى الاستهلاك من جهة أخرى، إلى جانب وجود عوامل أخرى مؤثرة. وبصفة عامة، فإن العلاقات التجارية التي تربط بين الدول يمكن تفسيرها من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة التي تختلف أهميتها باختلاف الظروف، وهي عوامل مترابطة ومتفاعلة.

2- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:

يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين الدول إلى نشوء التجارة الخارجية، حيث تتركز مصادر الثروة في بعض الدول دون غيرها، الأمر الذي يخلق درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل. فهناك دول تتوفر على مواد أولية مهمة مثل النفط والفحم والحديد، مما يزيد من أهميتها باعتبارها منتجة لهذه الموارد، في حين تمتلك دول أخرى تربة خصبة تؤهلها للتخصص في الإنتاج الزراعي، وهو ما يدفع هذه الدول إلى تبادل منتجاتها فيما بينها(1).

3- حجم الدولة:

يؤثر حجم الدولة في درجة تكامل مواردها الطبيعية والبشرية، كما يرتبط بتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب اتساع الأسواق. ويسهم هذا العامل في تفسير قيام التجارة بين الدول، خاصة بين الدول الصناعية، حيث يؤدي كبر الحجم أو صغره إلى اختلاف القدرة الإنتاجية والحاجة إلى التبادل الخارجي.

1- نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

4 - العامل السياسي:

يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في تحديد مدى انفتاح الدول على التجارة الخارجية، إذ يساهم في رسم السياسات التي تحدد الأفق المتاح أمام الدولة في مجال المبادلات التجارية الدولية.

5- تغيير الميزة النسبية:

يعتمد جانب كبير من التجارة الدولية على الفروق في المعرفة الفنية والتكنولوجية بين الدول، بغض النظر عن اختلاف ظروفها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، حيث يؤدي هذا التباين إلى تغيير المزايا النسبية ويدفع الدول إلى التبادل التجاري.

6- التجارة ونفقات النقل:

تؤثر نفقات النقل في الاتجاه العام لحركة التجارة، إذ يؤدي انخفاض تكاليف النقل إلى تقليل التكاليف الإجمالية للإنتاج، مما يساهم في اتساع نطاق التجارة الدولية. كما أن جزءاً من قيام التجارة بين الدول الصناعية يُعزى إلى تطور وسائل النقل وانخفاض تكاليفه.

7- الشركات المتعددة الجنسيات:

تُعد الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة لقوى احتكارات القلة، حيث تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الدولية إضافة إلى الفروع الإنتاجية التابعة لها. وتتعاكس هذه الظاهرة بوضوح على هيكل التجارة الدولية، وقد تؤدي إلى ظهور ممارسات احتكارية سواء في أسواق الدول الأم أو الدول المضيفة(1).

1- سامي عفيف حاث، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية 1994، ص 232-237.

الفصل الأول: الإطار العام للبنوك التجارية والتجارة الخارجية

8- أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية :

تُعدّ التجارة الخارجية من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، حيث تلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية. وتبرز أهمية التجارة الخارجية في مجموعة من الجوانب يمكن توضيحها فيما يلي :

- تساهم التجارة الخارجية في زيادة رفاهية الدولة من خلال توسيع نطاق الاختيارات المتاحة أمام الأفراد في مجالات الاستهلاك والاستثمار، كما تساعد على تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل أكثر كفاءة، إضافة إلى اعتبارها مؤشراً مهماً على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة في الأسواق الدولية، لما يرتبط بها من إمكانيات التصدير والاستيراد ومستويات الدخل ورصيد العملات الأجنبية وانعكاس ذلك على الميزان التجاري.

- تُعدّ التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، سواء كان متقدماً أو نامياً، إذ تساهم في ربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض، كما تساعد على توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين جودة السلع(1).

- توجد علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، حيث يؤثر ارتفاع مستوى الدخل الوطني في زيادة حجم التجارة الخارجية، وفي المقابل فإن التغيرات التي تطرأ على ظروف التجارة الخارجية تنعكس بصورة مباشرة على مستوى الدخل الوطني وتركيبته.

- تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع والخدمات التي لا تتوفر محلياً، وذلك من خلال نشاط الاستيراد، كما تتيح تصريف الفائض من الإنتاج المحلي عبر نشاط التصدير، مما يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- تمثل التجارة الخارجية وسيلة فعالة لدعم الدول النامية التي تعاني من انخفاض الإنتاجية وضعف الاستثمارات، حيث يمكن من خلال تشجيع الصادرات تحقيق تدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتعزيز مسار التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث : دراسات سابقة

دراسات سابقة حول دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية :

- من خلال الاطلاع على مجموعة من المقالات العلمية المنشورة على شبكة الإنترنت، تبين أن موضوع دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية قد حظي باهتمام واضح من قبل العديد من الباحثين، حيث حاول كل مقال تسليط الضوء على جانب معين من هذا الدور.
- فقد أشار أحد المقالات إلى أن البنوك التجارية تمثل الوسيط الأساسي في العمليات التجارية الدولية، وذلك من خلال توفير وسائل الدفع المختلفة مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، حيث اعتبر الباحث أن هذه الأدوات تساعد على تقليل المخاطر وتعزيز الثقة بين المصدر والمستورد، خاصة في ظل اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول.
- وفي مقال آخر، لاحظنا أن التركيز كان منصباً على الجانب التمويلي المباشر، حيث بين الباحث أن البنوك التجارية لا تكتفي بدور الوسيط، بل تقوم أيضاً بتوفير القروض قصيرة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد، إضافة إلى تمويل الصادرات من خلال خصم الأوراق التجارية. كما أشار هذا المقال إلى أن البنوك أصبحت تقدم خدمات استشارية للمعاملين في التجارة الخارجية، وهو ما يعكس تطور دورها مقارنة بما كان عليه في الفترات السابقة. ومن خلال مقال ثالث، تطرق الباحث إلى أن البنوك التجارية تلعب دوراً مهماً في إدارة المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية، خاصة مخاطر تقلب أسعار الصرف وعدم السداد.
- وقد لاحظنا أن هذا المقال ركز بشكل أكبر على الأدوات الحديثة التي تعتمدها البنوك، مثل التحوط المالي وخدمات المتابعة الإلكترونية للعمليات التجارية، وهو ما يبين التطور الذي شهدته الخدمات المصرفية في السنوات الأخيرة.
- وعند المقارنة بين هذه المقالات، تبين وجود اختلاف في طبيعة الدور الذي أسند للبنوك التجارية تبعاً للفترة الزمنية التي كتبت فيها هذه الدراسات. فالمقالات الأقدم ركزت أساساً على الوسائل التقليدية للتمويل، مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، واعتبرتها الأدوات الرئيسية لتمويل التجارة الخارجية.
- في حين أن المقالات الأحدث أشارت إلى توسع دور البنوك ليشمل التمويل المباشر، وتقديم الاستشارات، واستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تنفيذ العمليات التجارية. ويُفسّر هذا الاختلاف بالتطور الذي عرفه النظام المصرفي والتشريعات المنظمة للتجارة الخارجية، إضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي ساهم في تحديث الخدمات البنكية.

1- مذكرة : دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة الاعتماد المستندي لدى بنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تلمسان

- كما لاحظنا أيضاً أن بعض المقالات ركزت على دور البنوك في الحد من المخاطر، بينما ركزت مقالات أخرى على دورها في توفير السيولة للمؤسسات، وهو ما يدل على تنوع زوايا المعالجة حسب أهداف كل دراسة.
- غير أن جميع المقالات اتفقت على أن البنوك التجارية تعد عنصراً أساسياً في تمويل التجارة الخارجية، وأن غيابها قد يؤدي إلى صعوبة تنفيذ المعاملات الدولية، خاصة في ظل التعقيدات التي تميز هذا النوع من المبادلات. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة أكدت أن دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية شهد تطوراً ملحوظاً عبر الزمن، حيث انتقل من دور تقليدي يقتصر على تقديم وسائل الدفع، إلى دور أكثر شمولاً يشمل التمويل المباشر، إدارة المخاطر، وتقديم الخدمات الاستشارية.
- كما أظهرت المقارنة بين المقالات أن هذا التطور مرتبط بالتغيرات الاقتصادية والتشريعية والتكنولوجية التي عرفها القطاع المصرفي، وهو ما يعزز أهمية البنوك التجارية كركيزة أساسية لدعم التجارة الخارجية.

خلاصة الفصل :

خصص الفصل الأول للجانب النظري من الدراسة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى البنوك التجارية باعتبارها من أهم المؤسسات المالية التي تساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التعرف على مفهومها، خصائصها، أهدافها، وظائفها الأساسية، إضافة إلى مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها للأفراد والمؤسسات. كما تم التطرق إلى دور البنوك التجارية في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتوفير السيولة المالية، إلى جانب مساهمتها في دعم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية. أما المبحث الثاني فقد تناول ماهية التجارة الخارجية، من خلال عرض مفهومها وأسباب قيامها والعوامل المؤثرة عليها، بالإضافة إلى إبراز أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع العلاقات التجارية بين الدول. كما تم التطرق إلى العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالتجارة الخارجية، خاصة من خلال دور البنوك في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير عبر وسائل الدفع والتمويل المختلفة، مثل الاعتماد المستندي والتحويل المستندي، وهو ما يبرز أهمية البنوك التجارية كوسيط مالي أساسي في تنشيط التجارة الخارجية ودعم الاقتصاد الوطني.

فصل الثاني :

الدراسة التطبيقية

(مقابلة ميدانية مع مدير

بنك

بريان BNA)

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل الأول إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والتجارة الخارجية، من خلال التعرف على مفاهيمها وخصائصها ووظائفها وأهميتها الاقتصادية، إضافة إلى إبراز العلاقة التي تربط البنوك التجارية بعمليات تمويل التجارة الخارجية، سيتم في هذا الفصل الانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك قصد إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي. ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على واقع تمويل التجارة الخارجية داخل بنك BNA وكالة بريان، من خلال دراسة ميدانية اعتمدت على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالخدمات البنكية والوسائل التمويلية المستعملة في عمليات الاستيراد والتصدير. كما سيتم التطرق إلى مختلف الإجراءات المعتمدة داخل البنك في دراسة ملفات المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى إبراز أهم الصيغ التمويلية ووسائل الدفع الدولية المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية. كما يتناول هذا الفصل أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه البنوك والمتعاملين الاقتصاديين في مجال تمويل التجارة الخارجية، مع توضيح مختلف الحلول والإجراءات التي تعتمد عليها البنوك للحد من هذه المشاكل وضمان سير العمليات التجارية في إطار منظم وآمن. ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية سيتم إبراز الدور الفعلي الذي تلعبه البنوك التجارية في تسهيل المبادلات التجارية الدولية ودعم النشاط الاقتصادي

المبحث الأول: دراسة ميدانية مقابلة مع مدير البنك

المطلب الأول: تقديم البنك ونشاطه

تقديم بنك BNA ببلدية بريان - ولاية غرداية:

يُعدّ البنك الوطني الجزائري (BNA) ببريان، ولاية غرداية، أحد فروع البنك الوطني الجزائري الذي تأسس سنة 1966 كأول بنك تجاري عمومي في الجزائر، ويهدف إلى تمويل النشاطات الاقتصادية وتقديم مختلف الخدمات المصرفية.

- ويقع فرع بنك بريان في بلدية بريان التي تُعد مركزًا تجاريًا مهمًا شمال ولاية غرداية، حيث يخدم الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين في المنطقة. ويتمثل النشاط الرئيسي للفرع في تقديم الخدمات البنكية التقليدية، مثل فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار، تنفيذ عمليات السحب والإيداع، والتحويلات المالية الداخلية والخارجية، إضافة إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية من خلال منح القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

- كما يساهم البنك في تمويل الأنشطة التجارية ودعم عمليات الاستيراد والتصدير من خلال خدمات التحويل الخارجي والوساطة المالية .

- أما الأنشطة الثانوية فتشمل تقديم الاستشارات المالية للزبائن، إصدار وسائل الدفع مثل الشيكات والبطاقات البنكية، تحصيل الفواتير، وتسهيل المعاملات المالية اليومية للأفراد والمؤسسات. كما يساهم الفرع في دعم المشاريع المحلية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنمية الاقتصادية على مستوى البلدية

- ويتكوّن فرع البنك عادة من عدة أقسام تنظيمية لضمان حسن سير العمل، من بينها قسم العمليات البنكية، قسم القروض والتمويل، قسم الصندوق، قسم الحسابات، وقسم الخدمات الإدارية، حيث يعمل كل قسم على أداء مهام محددة تكمل بعضها البعض.

- وبذلك يُعتبر بنك BNA بريان مؤسسة مالية محلية مهمة تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبي احتياجات مختلف الزبائن.

2- الهيكل التنظيمي لفرع بنك BNA ببريان (ولاية غرداية)

يتكوّن فرع البنك الوطني الجزائري (BNA) ببلدية بريان من تنظيم إداري بسيط ومباشر، يعتمد على توزيع واضح للمهام بين مجموعة من الموظفين بهدف ضمان السير الحسن للعمل اليومي داخل البنك وتقديم خدمات فعّالة للزبائن. ويضم الفرع حوالي تسعة (09) موظفين، يشتغل كل واحد منهم في مجال محدد حسب طبيعة المهام الموكلة إليه.

1- مدير الفرع:

هو المسؤول الأول على مستوى الوكالة، يتولى الإشراف العام على جميع الأنشطة، ومتابعة سير العمل، واتخاذ القرارات الإدارية، كما يسهر على تطبيق القوانين والتعليمات البنكية داخل الفرع.

2- مسؤول الصندوق:

يتكفل بالعمليات النقدية اليومية مثل الإيداع والسحب، ومراقبة حركة الأموال داخل البنك، ويُعد من أكثر المناصب حساسية نظراً لارتباطه المباشر بالسيولة النقدية .

3- مكلف بشباك الصرف والمقايضة والتحويلات:

هو الموظف الذي يستقبل الزبائن على مستوى الشباك، ويقوم بتنفيذ عمليات الصرف، والتحويلات الداخلية والخارجية، إضافة إلى مختلف العمليات المالية اليومية.

4- مكلف بخدمة الزبائن :

يعمل على استقبال العملاء وتوجيههم، وتقديم المعلومات المتعلقة بالخدمات البنكية، مثل فتح الحسابات أو طلب الخدمات المختلفة، كما يساعدهم في إتمام الإجراءات الأولى-

5- مكلف بدراسة القروض والكفالات :

يتولى دراسة ملفات القروض بدقة، من خلال تحليل الوضعية المالية للزبائن، والتحقق من قدرتهم على السداد، إضافة إلى دراسة الضمانات المقدمة قبل منح التمويل .

6- مكلف بالنزاعات :

مسؤول عن معالجة المشاكل والخلافات التي قد تحدث بين الزبائن والبنك، سواء كانت مرتبطة بالعمليات المالية أو الاعتراضات، ويعمل على إيجاد حلول وفق القوانين البنكية .

7- موظف الشباك (عمليات يومية) :

يقوم بتنفيذ العمليات المباشرة مع الزبائن مثل الإيداع والسحب وتسجيل العمليات البنكية المختلفة، ويساهم في تسريع الخدمة داخل الوكالة .

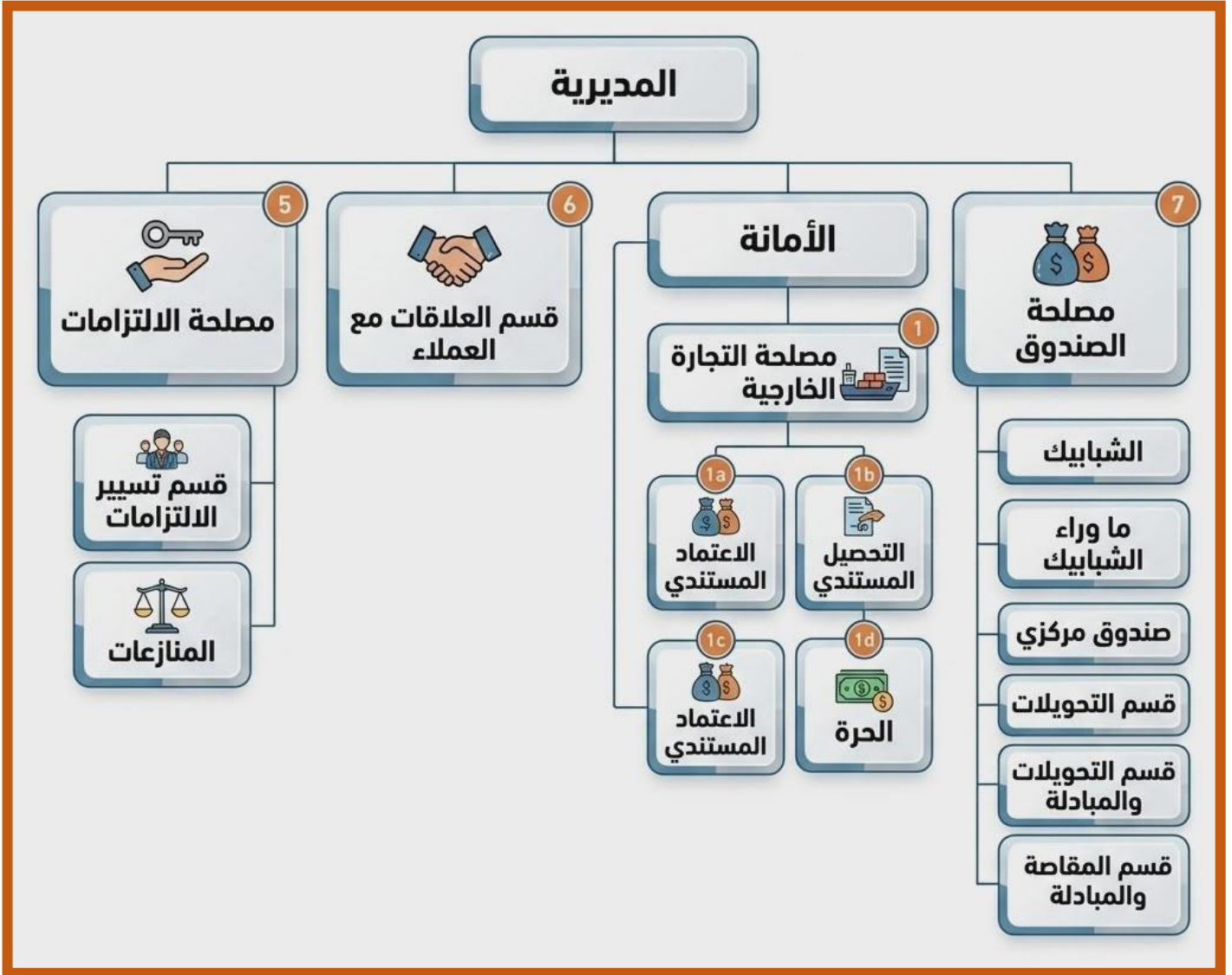
8- موظف إداري :

يتكفل بالمهام الإدارية الداخلية مثل تنظيم الوثائق، حفظ الملفات، ومتابعة الإجراءات الإدارية لضمان تنظيم العمل داخل الفرع.

9- موظف دعم ومساعدة داخلية :

يقوم بمهام مساعدة داخل البنك، سواء داخل الشباك أو في الأقسام الداخلية، لضمان سير العمليات بشكل منظم وعدم حدوث أي تأخير في الخدمة .وبذلك يتضح أن فرع بنك BNA ببيزان يعتمد على توزيع واضح للمهام بين تسعة موظفين، حيث يؤدي كل واحد دوره بشكل مكمل للآخر، مما يسمح بتقديم خدمات مصرفية منظمة وفعّالة تلبي احتياجات الزبائن وتضمن حسن سير العمل داخل الوكالة.

- مخطط لهيكل التنظيمي لبنك BNA بريان :



اعتمدنا في جمع هذه البيانات على مقابلة ميدانية رسمية مع مدير بنك Banque Nationale d'Algérie (BNA)، حيث تم خلال الزيارة تزويدنا بالهيكل التنظيمي للبنك".

المطلب الثاني : معلومات وإحصائيات حول تمويل التجارة الخارجية

1- مفهوم تمويل التجارة الخارجية وأهدافه :

تمويل التجارة الخارجية هو مجموعة الوسائل المالية والمصرفية التي تعتمد عليها البنوك لمساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير. ويهدف هذا التمويل إلى توفير السيولة اللازمة لإتمام الصفقات الدولية، وتقليل المخاطر الناتجة عن بعد المسافة واختلاف القوانين بين الدول. كما يسمح للمستورد بالحصول على السلع دون دفع كامل المبلغ مسبقاً، ويمنح المصدر ضمانات للحصول على مستحقاته، مما يساهم في تسهيل المبادلات التجارية وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

2- دور السلطات النقدية في تنظيم عمليات التمويل :

تخضع عمليات تمويل التجارة الخارجية إلى تنظيم دقيق من طرف السلطات النقدية، حيث يشرف بنك الجزائر على منح الصلاحيات للبنوك المؤهلة فقط. وهذا يعني أن ليس كل بنك يمكنه ممارسة تمويل الاستيراد والتصدير، بل يجب أن تتوفر فيه شروط خاصة تتعلق بالقدرة المالية والرقابة الداخلية. ويساهم هذا التنظيم في تعزيز الثقة لدى البنوك الأجنبية، التي تعتمد على اعتماد البنك المركزي كضمان رسمي قبل التعامل مع أي بنك محلي، مما يقلل من المخاطر ويقوي العلاقات التجارية الدولية.

3- شروط بداية التعامل مع زبون جديد في التجارة الخارجية :

عند رغبة زبون جديد في الاستفادة من تمويل التجارة الخارجية، يجب عليه أولاً فتح حساب تجاري لدى البنك، ويخضع ذلك لعدة شروط. حيث يتم التمييز بين الشخص الطبيعي (تاجر فرد) والشخص المعنوي مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات المساهمة. ويطلب من الزبون تقديم وثائق قانونية تثبت وجود النشاط التجاري، مثل السجل التجاري، التعريف الجبائي، والوثائق المتعلقة بالنشاط. كما تقوم البنوك بدراسة ملف الزبون والتأكد من جديته وقدرته على الالتزام، قبل منحه حق إجراء عمليات الاستيراد أو التصدير.

4- دراسة ملف المتعامل والتحقق من الجدية :

تعتمد البنوك على تحليل شامل لملف المتعامل الاقتصادي قبل قبول التمويل، حيث يتم التحقق من الوضعية المالية، وسجل التعاملات السابقة، ومدى التزامه بالقوانين. كما يتم البحث في مصالح الضرائب للتأكد من أن الشركة تدفع ضرائبها بانتظام ومعرفة تاريخ آخر تصريح ضريبي. ويساعد هذا الإجراء على التأكد من أن النشاط حقيقي وليس مجرد شركة وهمية، كما يساهم في تقليل مخاطر عدم السداد أو التلاعب في العمليات التجارية.

5- وسائل مكافحة التزوير في التجارة الخارجية :

يُعد التزوير في مجال تمويل التجارة الخارجية صعباً نسبياً بسبب اعتماد البنوك على وسائل حديثة للتحقق من الوثائق والمعاملات. حيث يتم استخدام أنظمة إلكترونية وقواعد بيانات دولية للكشف عن صحة الشركات والتأكد من وجودها الفعلي. كما يمكن للبنك التحقق من الشريك الأجنبي عبر منصات متخصصة ومواقع رسمية، إضافة إلى فحص الوثائق التجارية بدقة عالية. وتساعد هذه التقنيات على كشف الحالات غير الجدية بسرعة، والتأكد من أن العملية التجارية حقيقية وليست مجرد محاولة احتيال .

6- واقع الاستيراد والتصدير :

في بعض المناطق تشير الملاحظات الميدانية إلى أن بعض المناطق التجارية تعرف نشاطاً أكبر في الاستيراد مقارنة بالتصدير، حيث يركز أغلب المتعاملين على جلب السلع من الخارج أكثر من تصدير المنتجات المحلية. ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي المحلي وقلّة المؤسسات الإنتاجية الموجهة للتصدير. كما أن عدد المتعاملين الذين يسعون للتصدير يكون محدوداً مقارنة بالمستوردين، وهو ما يؤدي إلى هيمنة عمليات الاستيراد في التعاملات البنكية الخاصة بالتجارة الخارجية .

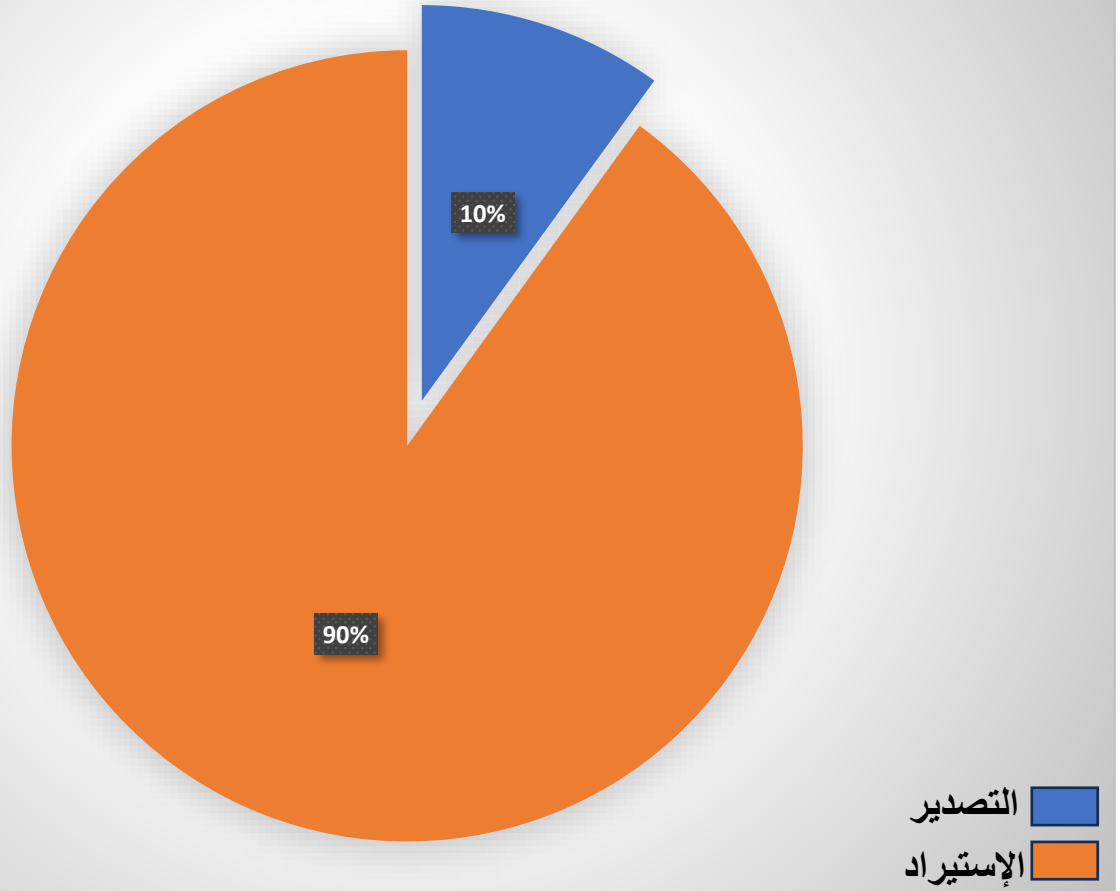
7- صيغ التمويل والضمانات المقدمة للمستورد والمصدر :

توفر البنوك عدة صيغ لتمويل التجارة الخارجية، منها القروض المباشرة التي يحصل فيها المستورد على تمويل فعلي، حيث يمكنه دفع نسبة معينة فقط من قيمة الصفقة بينما يتكفل البنك بالباقي. كما توجد صيغ التمويل غير المباشر التي تعتمد على الضمان البنكي، حيث يلتزم البنك بالدفع للمصدر عند تقديم الوثائق المطلوبة. وتسمح هذه الصيغ بتوفير الثقة بين الأطراف، إذ يضمن المصدر الحصول على أمواله، ويستفيد المستورد من تسهيلات مالية تساعده على تنفيذ عملياته التجارية دون الحاجة إلى توفر كامل السيولة مسبقاً.

نستنتج ان :

الاستيراد هو جلب السلع والخدمات من الخارج إلى داخل الدولة لتلبية حاجيات السوق المحلي، بينما التصدير هو بيع السلع والخدمات الوطنية إلى الأسواق الخارجية بهدف تحقيق أرباح بالعملة الصعبة. ويُعتبران عنصرين أساسيين في التجارة الخارجية، حيث يساهمان في تبادل المنتجات بين الدول وتنشيط الاقتصاد وتوسيع العلاقات التجارية الدولية.

دائرة نسبية توضح هيمنة استيراد على التصدير



يوضح الشكل المقابل :

ترجع هيمنة الاستيراد بنسبة 90% مقابل 10% للتصدير إلى عدة أسباب، منها ثقافة التجار التي تميل إلى الاستيراد لأنه أسهل وأسرع، إضافة إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية داخل السوق المحلي. كما أن التصدير يتطلب معرفة دقيقة باحتياجات الأسواق الخارجية واختلاف الثقافات، وهو ما لا يتوفر لدى كثير من المتعاملين. في المقابل، تقوم الدول الأجنبية بتصدير منتجاتها لأنها تدرك أهميتها للأسواق الأخرى، مما يجعل السلع الأجنبية تدخل بكثرة إلى السوق المحلي، بينما يبقى التصدير محدودًا.

المطلب الثالث : مشاكل وحلول في تمويل التجارة الخارجية

أولاً : مدخل عام حول تمويل التجارة الخارجية

خلال العرض الذي قدمه مدير البنك، تم التطرق إلى أن تمويل التجارة الخارجية يُعد من أهم الأنشطة البنكية التي تسهّل عمليات الاستيراد والتصدير، حيث تتدخل البنوك كوسيط مالي لضمان تنفيذ الصفقات بين المستورد والمصدر بشكل آمن ومنظم. ويتم هذا التمويل عبر عدة أدوات مثل الاعتمادات المستندية والضمانات البنكية والقروض الموجهة للتجارة الخارجية. غير أن هذا المجال، رغم أهميته، يواجه مجموعة من الصعوبات العملية التي تؤثر على سير العمليات.

ثانياً : تنظيم العمليات ودور البنوك خصوصاً (BNA)

أوضح المدير أن البنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر تلعب دوراً أساسياً في تمويل التجارة الخارجية، ومن بينها بنك BNA الذي يطبق إجراءات دقيقة في دراسة ملفات الزبائن. وأكد أن البنك لا يتعامل مع أي ملف بشكل مباشر دون دراسة معمقة، سواء كان الزبون شخصاً طبيعياً أو معنوياً، حيث يتم التحقق من الجدية والقدرة المالية والوثائق القانونية قبل منح أي تمويل. كما أشار إلى أن النشاط يغلب عليه الاستيراد أكثر من التصدير بسبب طبيعة السوق واحتياجاته.

ثالثاً : أهم الإشكالات التي تم عرضها حسب ما ذكره المدير

فإن أهم المشاكل التي تواجه تمويل التجارة الخارجية تتمثل في : صعوبة التأكد من حقيقة بعض الشركات ووجودها الفعلي . حالات التزوير أو محاولة تقديم وثائق غير صحيحة رغم الرقابة . كثرة الطلبات المتعلقة بالاستيراد مقارنة بالتصدير، مما يخلق عدم توازن في النشاط . تعقيد الإجراءات البنكية وكثرة الوثائق المطلوبة لدراسة الملفات . وجود مخاطر عدم السداد خاصة في بعض العمليات الجديدة أو غير المضمونة . ضعف خبرة بعض المتعاملين في فهم آليات التجارة الخارجية.

1- د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 45-60

2- كتاب يشرح أساسيات الاستيراد والتصدير وآليات التجارة الدولية (د. نادية مصطفى، التمويل الدولي والتجارة الخارجية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص 70-92.

رابعاً : الحلول والإجراءات المعتمدة داخل البنوك

كما أوضح المدير ، فإن البنوك تعتمد مجموعة من الحلول للحد من هذه المشاكل، أهمها :التحقق من وجود الشركة فعلياً من خلال السجل التجاري والوثائق الرسمية .التواصل مع مصالح الضرائب لمعرفة الوضعية الجبائية وآخر التصريحات . استخدام أنظمة حديثة لكشف التزوير والتحقق من صحة الوثائق بسرعة .اعتماد جداول تقييم للمخاطر يتم تحديثها بشكل دوري لتصنيف الزبائن .استعمال الضمانات البنكية والاعتمادات المستندية لتأمين العمليات .دراسة دقيقة لملف كل زبون قبل منحه أي صلاحية في الاستيراد أو التصدير .

خامساً : دور الرقابة العليا في ضمان الثقة

أشار المدير أيضاً إلى أن الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي، من خلال منح التراخيص للبنوك المؤهلة فقط، تُعتبر عنصراً أساسياً في بناء الثقة في النظام البنكي. وهذا التنظيم يجعل التعاملات أكثر أماناً سواء للبنوك المحلية أو الأجنبية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية.

المبحث الثاني : وسائل تمويل التجارة الخارجية في البنوك

المطلب الأول: الاعتماد المستندي التحصيل المستندي

_تعريف الاعتماد المستندي :

يُقصد بالاعتماد المستندي ذلك الترتيب المصرفي الذي يتم بين بنك أو أكثر، حيث يقوم البنك فاتح الاعتماد، بناءً على طلب عميله (المستورد)، بإصدار تعهد كتابي يلتزم بموجبه بالدفع للمستفيد (المصدر)، وذلك عند تقديم المستندات المحددة في الاعتماد، مثل مستندات الشحن أو الوثائق التي تثبت تنفيذ الخدمة أو تسليم البضاعة، على أن تكون هذه المستندات مطابقة تمامًا للشروط المتفق عليها. كما يمكن للبنك قبول كمبيالات مرتبطة بهذا الاعتماد أو تداول مستندات شحن مستوفية للشروط الواردة فيه¹.

ويُعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل الدفع في التجارة الدولية، لما يوفره من مزايا متعددة، من أبرزها:

تمكين المستورد من الحصول على تمويل لقيمة مشترياته في إطار ائتماني، وفي المقابل ضمان حصول المصدر على قيمة مبيعاته وفق الشروط المتفق عليها.

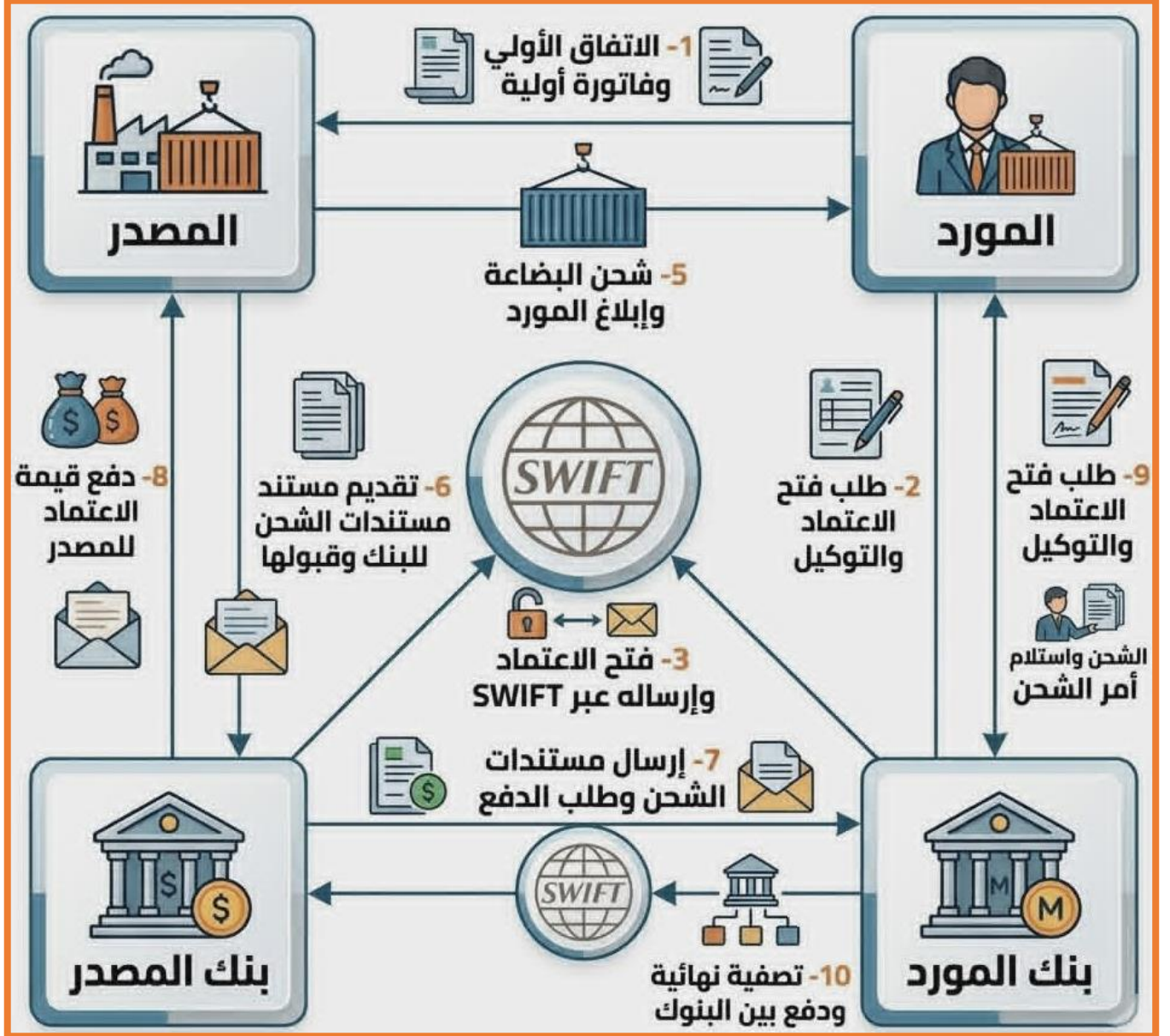
توفير حماية قانونية لجميع أطراف العملية التجارية، حيث تحكمه قواعد وتشريعات قانونية معمول بها في دولتي التصدير والاستيراد، إضافة إلى القوانين التجارية ذات الصلة².

باعتباره من أكثر وسائل الدفع الدولية أمانًا، إذ يضمن للمصدر عدم تراجع المستورد عن التزاماته المتفق عليها في العقد التجاري، كما يضمن للمستورد عدم دفع قيمة البضاعة إلا بعد تقديم المستندات التي تثبت تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشكل صحيح.

1 احمد غنيم ، القواعد والأعراف الدولية الموحدة، دار مرايا للنشر 01 يناير 2016 مصر ، ص 10.

2 عباسة محمد شوقي، مذكرة نيل شهادة الماجستير بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2018، ص 91 (بتصرف).

مراحل الاعتماد المستندي :



"إعتمدنا في هذا المرجع على مقابلة رسمية مع مدير بنك (BNA) ، والتي تم من خلالها الحصول على معلومات الإعتماد المستندي .

تعريف التحصيل المستندي:

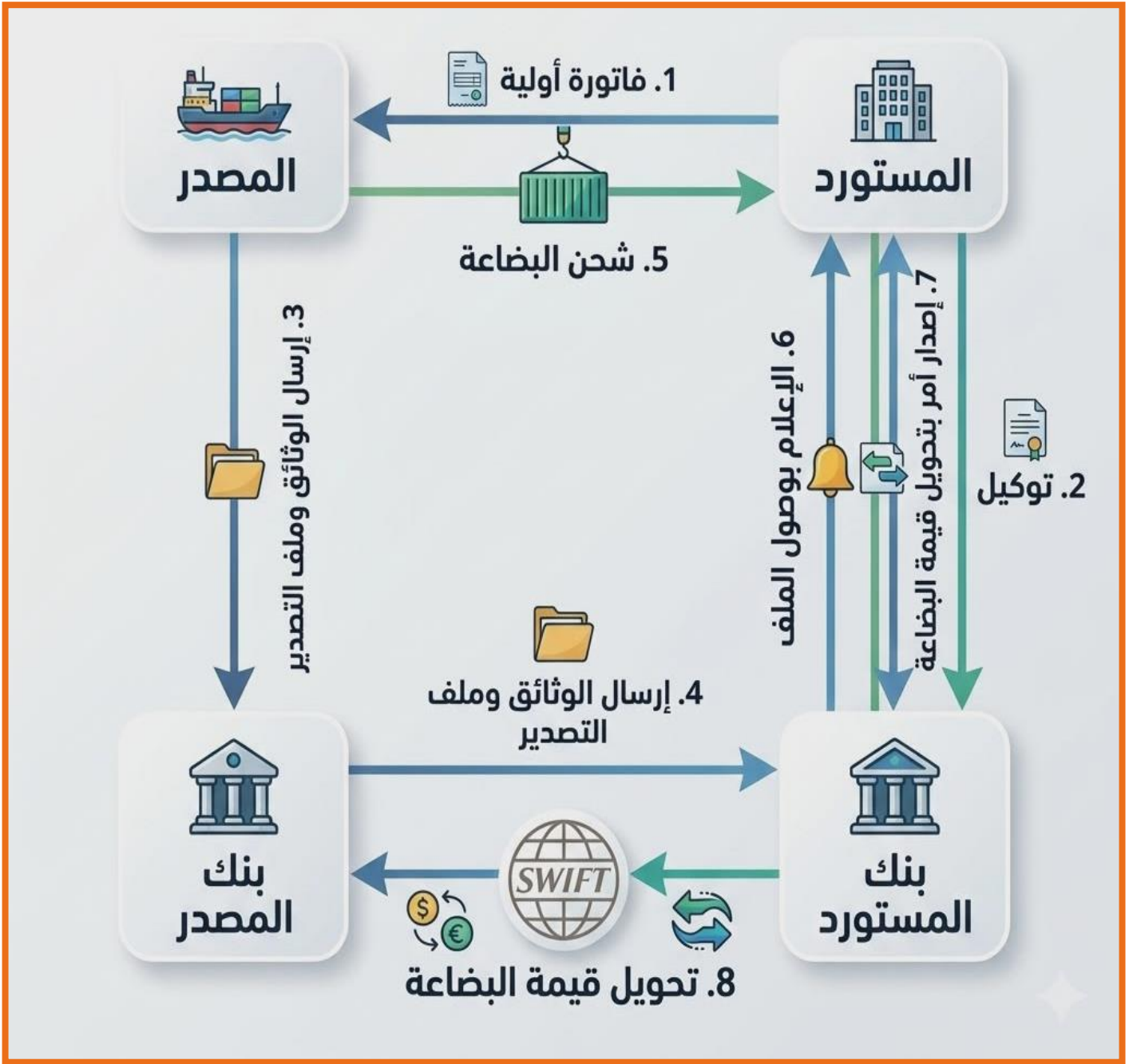
يُعد التحصيل المستندي إحدى وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الخارجية، ويقصد به قيام المصدّر بتسليم مستندات الشحن إلى البنك، الذي يتولى بدوره إرسالها إلى بنك المستورد، بحيث يتم تسليم هذه المستندات للمستورد مقابل دفع قيمة البضاعة أو قبول كمبيالة. وبهذا الأسلوب يحصل المصدّر على مستحقاته المالية بعد قيام البنوك بدور الوسيط في تبادل الوثائق اللازمة لتخليص البضائع جمركياً واستلامها (1).

كما عرّفت النشرة رقم 522 الخاصة بالقواعد الموحدة للتحصيل المستندي، في مادتها الثانية (الفقرة أ)، التحصيل بأنه تعامل البنوك مع المستندات وفق تعليمات محددة بهدف تحقيق أحد الأمور الآتية:

- تحصيل قيمة المستندات أو الحصول على قبول المسحوب عليه.
 - تسليم المستندات مقابل الدفع أو مقابل قبول الكمبيالة.
 - تسليم المستندات وفق شروط أخرى متفق عليها بين الأطراف.
- ومن خلال ذلك تتضح أهمية التحصيل المستندي كوسيلة من وسائل الدفع في التجارة الدولية، حيث يتميز بعدة مزايا، من أبرزها:
- توفير درجة مناسبة من الضمان في المعاملات التجارية الخارجية.
 - تعزيز الثقة بين المصدر والمستورد، خاصة مع التأكد من قدرة المستورد على الدفع.
 - سهولة إجراءاته مقارنة بوسائل الدفع الأخرى، مما يجعله من أكثر الأساليب استعمالاً بين المتعاملين الاقتصاديين الدوليين.
 - تقليل المخاطر المرتبطة بنقل الأموال مباشرة بين الأطراف دون وسيط مصرفي.
 - بهذه الخصائص أصبح التحصيل المستندي وسيلة عملية ومتوازنة تجمع بين الأمان والمرونة في تمويل المبادلات التجارية الدولية (2).

1- شركة هارفارد بزنس ريفيو سكول ببليشينغ، التحصيل المستندي في المفاهيم الإدارية، اترخ الطالع عليه 6 ماي، 2023 منشور على موقع:

مراحل التحصيل المستندي :



"اعتمدنا في هذا المرجع على مقابلة رسمية مع مدير بنك (BNA) ، والتي تم من خلالها الحصول على معلومات حول التحصيل المستندي

المطلب الثاني: التحويلات البنكية الدولية (International Bank Transfers)

أولاً: تعريف التحويلات البنكية الدولية

1- تعريف وأهمية التحويلات البنكية الدولية

تُعد التحويلات البنكية الدولية من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية، حيث تقوم على تحويل الأموال من حساب بنكي في دولة معينة إلى حساب آخر في دولة أجنبية عبر البنوك أو الشبكات المالية الدولية.

وتتميز هذه الوسيلة بالسرعة والسهولة في تنفيذ العمليات، مما يجعلها من أكثر وسائل الدفع استعمالاً في المعاملات التجارية، خاصة تلك التي تقوم على الثقة بين الأطراف. كما أنها تساهم في تسهيل حركة الأموال بين الدول ودعم المبادلات التجارية الدولية.

2 - كيفية تنفيذ التحويلات البنكية الدولية ووسائلها

تتم عملية التحويل البنكي الدولي عندما يقوم العميل بإعطاء أمر للبنك الخاص به من أجل تحويل مبلغ معين إلى مستفيد في دولة أخرى. يقوم البنك بعد ذلك بإرسال التحويل عبر شبكة البنوك الدولية، وغالباً ما يتم استخدام نظام SWIFT أو البنوك المراسلة لضمان وصول الأموال إلى البنك المستفيد.

وبعد وصول المبلغ، يقوم البنك المستفيد بإيداعه في حساب المستفيد بشكل مباشر، مما يجعل العملية سريعة ومنظمة.

3- مزايا وعيوب التحويلات البنكية الدولية

- تتميز التحويلات البنكية الدولية بالسرعة في تنفيذ العمليات وسهولة الإجراءات مقارنة بوسائل التمويل الأخرى، كما أنها أقل تكلفة في بعض الحالات وتناسب الصفقات التجارية البسيطة والمتوسطة.

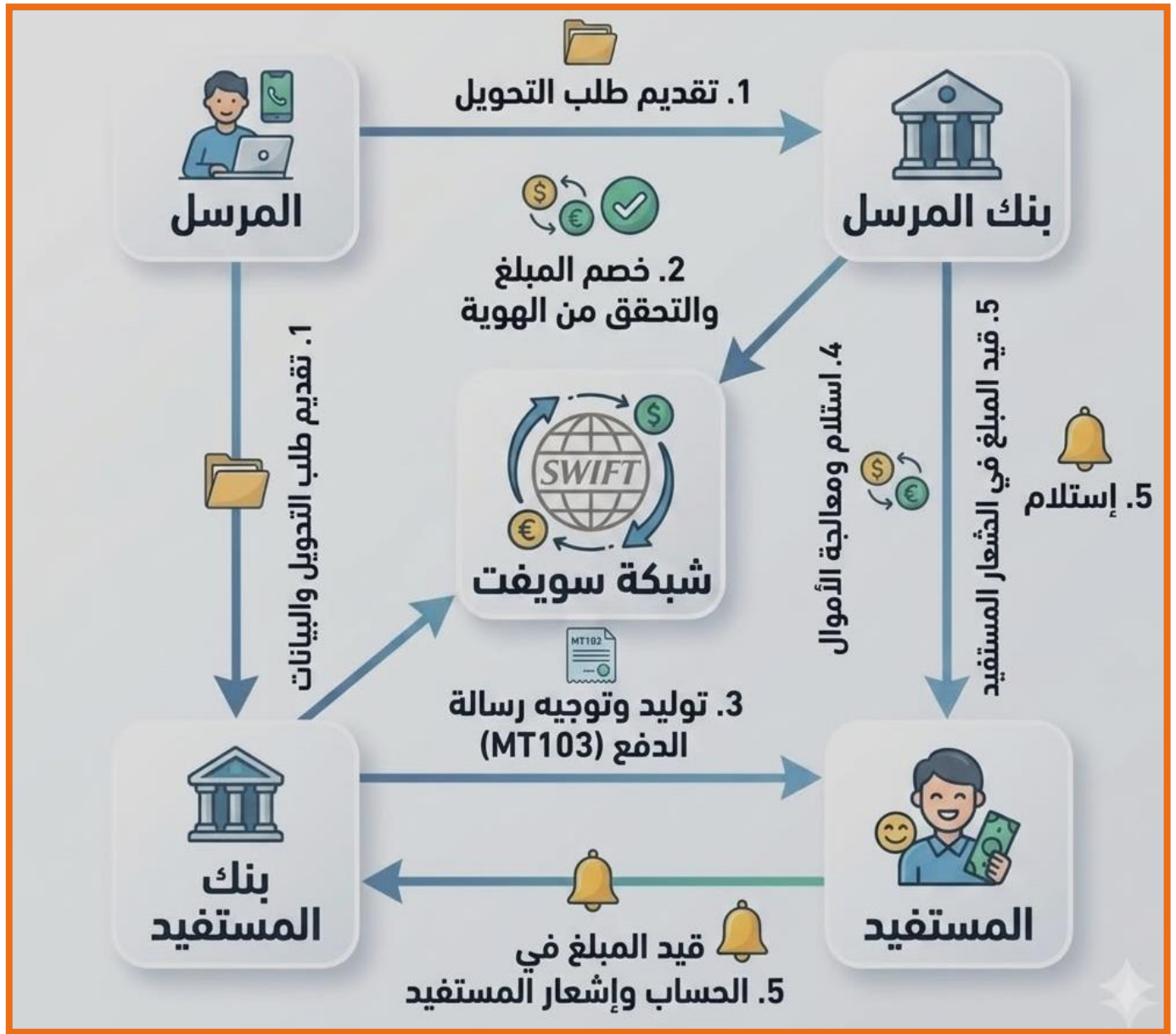
- لكن رغم ذلك، فإنها لا توفر مستوى عالياً من الأمان مثل الاعتماد المستندي، لأنها تعتمد على الثقة بين الأطراف، وقد تتعرض لمخاطر مثل عدم الدفع أو تقلب أسعار الصرف.

- وفي الأخير، تعتبر هذه التحويلات وسيلة مهمة وفعالة في تمويل التجارة الخارجية، لكنها تحتاج إلى حذر وثقة بين المتعاملين.

1- عبد المجيد قدي، النقود والبنوك والأسواق المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الصفحات من 215 إلى 238.

2- محمود حسين الوادي، العمليات المصرفية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الصفحات من 145 إلى 167

مخطط التحويلات البنكية الدولية :



التحويل البنكي الدولي هو عملية تبادل رسائل مالية مشفرة عبر نظام SWIFT العالمي، حيث لا تنتقل الأموال مادياً عبر الحدود، بل تُجرى تسويات محاسبية رقمية؛ تبدأ بخصم المبلغ من حساب المرسل، ثم تمر الرسالة عبر بنوك وسيطة (مراسلة) لتسهيل الربط، وتنتهي بقيود إيداع في حساب المستفيد، مما يضمن تدفق السيولة عالمياً بأمان ووفق معايير رقابية صارمة.

المطلب الثالث : الإجابة الإشكالية

- الإجابة على السؤال الأول:

دور البنك والمؤشرات الإحصائية لنشاطه يلعب البنك محل الدراسة دور "الضامن الاستراتيجي" وليس مجرد وسيط مالي؛ فهو يعمل على تقليص فجوة الثقة بين المتعاملين المحليين والموردين الأجانب. ومن خلال اطلاعنا على المعطيات الإحصائية (المشار إليها في المطلب الثاني من المبحث الأول)، يتضح أن وتيرة التمويلات تعكس الارتباط الوثيق للبنك بالسياسة الاقتصادية للدولة، حيث تظهر الأرقام توجهاً متزايداً نحو دعم استيراد المواد الأولية والتجهيزات الصناعية. هذه الإحصائيات لا تعبر عن سيولة مالية فحسب، بل تعكس قدرة البنك على إدارة "خطوط القرض الدولية" ومكانته لدى البنوك المراسلة في الخارج، مما يجعله شريكاً حيوياً لتدفق التجارة الخارجية.

- الإجابة على السؤال الثاني:

تفعيل أدوات التمويل إجرائياً لضمان الحقوق تتم عملية تفعيل أدوات التمويل (الاعتماد المستندي، التحصيل، والتحويل) وفق بروتوكولات دقيقة توازن بين "سرعة التنفيذ" و"أمان المعاملة". ففي الاعتمادات المستندية، يتحول البنك إلى طرف أصيل يضمن الدفع مقابل مستندات مطابقة، وهو ما يوفر أقصى درجات الأمان للمصدر. أما في التحصيلات المستندية، فيكون دور البنك وسيطاً لتبادل المستندات مقابل الدفع، وهي أداة تعتمد أكثر على عنصر الثقة وتكلفة أقل. ومن خلال الجانب التطبيقي، وجدنا أن البنك يحرص على الفحص الدقيق للمستندات لتجنب أي ثغرات قانونية أو تقنية، مستنداً في ذلك إلى القواعد الموحدة لغرفة التجارة الدولية، مما يضمن حماية المركز المالي للمستورد والسمعة الائتمانية للبنك.

- الإجابة على السؤال الثالث:

العقبات الميدانية والحلول المقترحة من خلال الواقع العملي والمقابلة الميدانية، تبين أن المسار التمويلي لا يخلو من تحديات معقدة؛ أبرزها "مخاطر الصرف" وتقلبات الأسواق العالمية، إضافة إلى المشكلات التقنية المتعلقة بـ "احتياطات المستندات التي قد تؤدي إلى تجميد العمليات. كما تبرز البيروقراطية في بعض الإجراءات الإدارية كعائق أمام سرعة التبادل. ولمواجهة ذلك، يتبنى البنك استراتيجية تعتمد على: تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء المستندية. تفعيل الرقمنة المصرفية لتسريع وتيرة المراسلات مع البنوك العالمية. تقديم استشارات فنية للزبائن حول اختيار الأداة التمويلية الأنسب لنوع الصفقة، وذلك لتقليل المخاطر المحتملة وضمان انسيابية السلع والأموال.

خلاصة الفصل :

رَكَز الفصل الثاني على الدراسة الميدانية التطبيقية المتعلقة بواقع وآليات عمل البنوك التجارية وعلاقتها بالتجارة الخارجية، بالتطبيق على فرع البنك الوطني الجزائري (BNA) ببلدية بريان ولاية غرداية؛ وذلك اعتماداً على المقابلة الشخصية التي أُجريت مع مدير البنك. حيث تم التطرق في الشق النظري إلى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية من حيث تعريفها، وظائفها، وأبرز خصائصها الجوهرية، كما تم تدارس ماهية التجارة الخارجية بالتركيز على تعريفها وأهم العوامل المؤثرة في تدفقاتها، وصولاً إلى استعراض الدراسات السابقة التي أمنت الخلفية العلمية للبحث. وقد أظهرت نتائج التحليل الميداني والمقابلة وجود ترابط وثيق بين كفاءة الخدمات المصرفية وتسهيل معاملات التجارة الخارجية، كما كشفت الدراسة عن تطور ملحوظ في اعتماد المتعاملين على الآليات البنكية الحديثة لتأمين عملياتهم، رغم استمرار بعض التحديات الإجرائية في البيئة المصرفية. وتُشير هذه المعطيات في مجملها إلى وجود آفاق واعدة لتطوير هذا الدور مستقبلاً من خلال تبني حلول مصرفية أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات السوق.

الخاتمة

تأسيسًا على ما تم عرضه ومناقشته في فصول هذه الدراسة، يمكن القول إن التجارة الخارجية تشكل العصب الحركي للاقتصاد المعاصر، والركيزة الأساسية لربط الأسواق المحلية بالمنظومة الاقتصادية العالمية. غير أن الطبيعة الخاصة للمعاملات الدولية وما يكتنفها من مخاطر مرتبطة بتباعد المسافات واختلاف الأنظمة القانونية والسياسية والتشريعية بين الدول، جعلت من وجود وسيط مالي كفء وموثوق أمرًا حتميًا لضمان استمرار وديمومة هذه العمليات. ومن هذا المنطلق، أثبتت الدراسة الميدانية والنظرية أن البنوك التجارية لا تقتصر وظيفتها على تقديم القروض التقليدية فحسب، بل إنها تمثل الشريك الاستراتيجي والمحرك الأساسي لعمليات التبادل الدولي. حيث تسهم بفعالية في تذليل العقبات التمويلية وتغطية المخاطر التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين (المصدرين والمستوردين) من خلال حزمة متكاملة من آليات الدفع والتمويل الدولي والضمانات المصرفية.

نتائج الدراسة :

من خلال الإسقاط التطبيقي والمقابلة الميدانية المنجزة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تجيب على إشكالية البحث وتختبر فرضياته:

محورية الدور التمويلي: تؤدي البنوك التجارية دورًا فعالًا ومباشرًا في تنشيط حركية الاستيراد والتصدير، مما يساهم في دعم الاستقرار المالي وتوفير السلع والخدمات في السوق الوطنية .

أهمية الاعتماد المستندي: يُعد الاعتماد المستندي الأداة التمويلية والتقنية الأكثر أمانًا وفاعلية في قطاع التجارة الخارجية؛ نظرًا لالتزام البنك الصارم بحفظ وصون حقوق كل من المصدر والمستورد بناءً على المطابقة الدقيقة للمستندات .

تنوع قنوات الدفع الدولي: توفر التقنيات الأخرى كالتحصيل المستندي والتحويلات البنكية الدولية مرونة وسرعة في التنفيذ، إلا أنها تتفاوت في درجة الأمان وتغطية المخاطر مقارنة بالاعتمادات المستندية .

وجود عقبات ميدانية: بالرغم من المزايا العديدة التي تقدمها المنظومة المصرفية، إلا أن الواقع العملي كشف عن تحديات تواجه المتعاملين، تبرز أساسًا في ثقل الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)، مخاطر تذبذب أسعار الصرف، وصعوبة الحصول التام على المعلومات والبيانات الخاصة ببعض الأسواق الخارجية.

التوصيات :

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نتقدم بمجموعة من التوصيات الرامية إلى تفعيل وتحسين أداء البنوك التجارية في مجال تمويل التجارة الدولية

تسريع وتيرة التحول الرقمي: ضرورة الإسراع في رقمنة العمليات المصرفية والاعتماد الشامل على الأنظمة الإلكترونية لتقليل الفترات الزمنية اللازمة لفتح ومراجعة الاعتمادات المستندية وتخفيف العبء البيروقراطي .

دعم وتنشيط قطاع التصدير: وضع آليات تمويلية تحفيزية وتسهيلات ائتمانية خاصة للمصدرين المحليين لإنعاش الصادرات خارج المحروقات، وتجاوز النقص الملاحظ في عمليات التصدير ميدانياً

إدارة مخاطر الصرف: تطوير أدوات مالية حديثة داخل البنوك التجارية للتحوط ضد مخاطر تقلبات عمالت الصرف الأجنبي لحماية السيولة النقدية للمتعاملين

تأهيل الكوادر البشرية: الاستمرار في تنظيم دورات تدريبية متخصصة لعمال وإطارات مصالح التجارة الخارجية بالبنوك لمواكبة التعديلات المستمرة في القوانين والأعراف الدولية) مثل نشرات غرفة التجارة الدولية .

أفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة، وإن أحاطت بالجوانب النظرية والتطبيقية لدور البنك التجاري في تمويل التجارة الخارجية، تظل نقطة انطلاق لبحوث مستقبلية يمكنها الغوص في آفاق أوسع، ومنها :

1- دراسة أثر تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain) في تعزيز أمان وسرعة الاعتمادات المستندية الدولية

2 تقييم كفاءة آليات التمويل المشترك بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية في دعم المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات البعد التصديري

وفي الختام، نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم مادة علمية وبحثية رصينة تعود بالنفع على الطلبة والباحثين في هذا التخصص، ونوجه شكرنا الخالص لكل من مد لنا يد العون لإتمام هذا الجهد المتواضع.

قائمة المراجع

الكتب :

- أياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 23
- عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003، ص: 12
- محمد فتحي البديوي، ادارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 6106 ص 6.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 6112 ص 6.
- اقتصاديات النقود والبنوك - محمود حسين الوادي
- محمد سحنون، الاقتصاد الصناعي، دور التجارة الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية ، ث الاطلاع عليه في 16 ماي 2023
- نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 9.
- جمال جويدان الجمل التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ،الأردن ،2013، ص 11.
- محمد احمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر ،2013، ص 8.
- جمال جويدان الجمل التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى ،الأردن ،2010، ص 14.
- محمد احمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر ،2013، ص 8.
- نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- سامي عفيف حاث، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية 1994، ص 232-237.

المذكرات :

- دور البنوك في تمويل التجارية الخارجية دراسة حالة الاعتماد المستندي لدى بنك الخارجي الجزائري BEA وكالة
تلمسان 064

- دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق التحصيل المستندي دراسة حالة بنك التنمية المحلية
وكالة ورقلة 2018

المواقع الإلكترونية :

- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117500>

- <https://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstreams/fc362f74-36b1-4904-a2dd-762e41961c0e/download>

- <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/18894>

الملاحق :

الملحق 1: قائمة كشوفات توطين الاستيراد(BNA)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DOM-002-XXXX!

EDITION A LA DEMANDE DES DOMICILIATIONS IMPORT

Agence: 00294 - BERRIANE

Date: 18 Mai 2026 a 10:20

Page : 18

B		03/04/2025	36.000,00	000334					
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202511000002USD	0300000xxx	53	7.992,48	1.200,00	19/01/2025	18/07/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				
		B	12/02/2025	9.192,48	000330				
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202511000003USD	0300000xxx	53	116.624,14	6.500,00	10/03/2025	06/09/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				
		B	09/10/2025	123.124,14	000346				
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202511000004USD	0300000xxx	09	34.084,00	1.361,00	19/03/2025	15/09/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				
		B	27/04/2025	35.445,00	000336				
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202511000005USD	0300000xxx	09	59.500,00	1.700,00	23/03/2025	19/09/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				
		B	11/05/2025	61.200,00	000338				
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202521000001USD	0300000xxx	53	118.622,96	7.200,00	06/04/2025	03/10/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				
		B	04/12/2025	125.822,96	000357				
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202521000002USD	0300000xxx	53	25.264,00	2.000,00	06/04/2025	03/10/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				
		B	09/10/2025	27.264,00	000347				
No dom	Compte		Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta
470104202521000003USD	0300000xxx	09	29.749,00	1.361,00	10/04/2025	07/10/2025	0	00	FO
Imputations		Ip	Date	Montant	Ref. dossier				

الملحق 2: قائمة كشوفات توظيف الاستيراد (BNA)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE										DOM-002-xxxx!
EDITION A LA DEMANDE DES DOMICILIATIONS IMPORT										
Agence: 00294 - BERRIANE										
Date: 18 Mai 2026 a 10:20										Page : 19
B 17/06/2025 31.110,00 000340										
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202531000001USD	0300000xxx 73	5.000,00	0,00	20/07/2025	16/01/2026	00	00	AB		
No dom										
470104202531000002USD	0300000xxx 23	100.133,00	4.200,00	17/09/2025	16/03/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant Ref. dossier										
B 12/11/2025 104.333,00 000353										
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202531000003USD	0300000xxx 09	53.690,00	1.900,00	22/09/2025	21/03/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant Ref. dossier										
B 21/10/2025 55.590,00 000348										
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202531000004USD	0300000xxx 09	63.700,00	4.125,00	24/09/2025	23/03/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant Ref. dossier										
B 12/11/2025 67.825,00 000352										
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202541000001USD	0300000xxx 09	27.061,00	1.244,00	26/10/2025	24/04/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant Ref. dossier										
B 30/11/2025 28.305,00 000356										
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202541000002USD	0300000xxx 09	33.985,00	950,00	26/10/2025	24/04/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant Ref. dossier										
B 31/12/2025 34.935,00 000362										
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202541000003USD	0300000xxx 09	28.081,00	1.244,00	26/10/2025	24/04/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant Ref. dossier										

الملحق 3: قائمة كشوفات توظيف الاستيراد (BNA)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DOM-002-xxxx!

EDITION A LA DEMANDE DES DOMICILIATIONS IMPORT

Agence: 00294 - BERRIANE

Date: 18 Mai 2026 a 10:20

Page : 20

B 07/12/2025		29.325,00	000358							
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202541000004USD	0300000xxx 09	52.160,00	1.900,00	15/12/2025	13/06/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant		Ref. dossier								
B 10/02/2026		54.060,00	000364							
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202541000005USD	0300000xxx 09	74.700,00	6.500,00	28/12/2025	26/06/2026	0	00	FO		
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202611000001USD	0300000xxx 09	55.505,00	0,00	22/01/2026	21/07/2026	0	00	FO		
Imputations Ip Date Montant		Ref. dossier								
B 02/03/2026		55.505,00	000365							
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202611000002USD	0300000xxx 23	89.770,03	5.600,00	29/01/2026	28/07/2026	0	00	FO		
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202611000003USD	0300000xxx 53	119.098,25	11.000,00	01/02/2026	31/07/2026	0	00	FO		
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202611000004USD	0300000xxx 53	255.913,24	18.000,00	09/02/2026	08/08/2026	0	00	FO		
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202621000001USD	0300000xxx 09	22.200,00	1.200,00	14/04/2026	11/10/2026	0	00	FO		
No dom	Compte	Mnt March.	Mnt Affret.	Ouv./Mod.	Val./Apur.	Sit	Cap	Eta		
470104202621000002USD	0300000xxx 09	34.110,00	1.000,00	17/05/2026	13/11/2026	0	00	FO		

الفهرس

الصفحة	العنوان
54	إهداء
54	شكر
54	الملخص
54	قائمة المحتويات
54	قائمة الأشكال
54	قائمة الملاحق
54	قائمة الاختصارات الرموز
أ-ب-ج-د	المقدمة
26-6	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والتجارة الخارجية
6	تمهيد الفصل
24-07	المبحث الأول : البنوك التجارية
08-07	المطلب الأول : تعريف البنوك التجارية
11-09	المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية
13-12	المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية
14	المبحث الثاني : ماهية التجارة الخارجية
18-15	المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية
21-19	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية
23-22	المطلب الثالث : دراسات سابقة

24	خلاصة الفصل
----	-------------

41-25	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية (مقابلة ميدانية مع البنك)
25	تمهيد الفصل
34-26	المبحث الأول : الدراسة الميدانية (مقابلة مع مدير البنك)
29-26	المطلب الأول : تقديم البنك نشاطه.
32-30	المطلب الثاني : معلومات إحصائيات حول تمويل التجارة الخارجية
34-33	المطلب الثالث : المشاكل والحلول في تمويل التجارة الخارجية
41-35	المبحث الثاني : وسائل تمويل التجارة الخارجية في البنوك
35	المطلب الأول : الإعتماد المستندي والتحويل المستندي
38-35	المطلب الثاني : التحويلات البنكية الدولية
40-39	المطلب الثالث : إجابة عن الإشكالية
40-39	خلاصة الفصل
41	الخاتمة
49-48	المراجع
52-50	الملاحق
53	الفهرس



غرداية في:

شهادة تصحيح مذكرة ليسانس

يشهد الأستاذ (أ/): *النايس عبد الله* الصفة في لجنة المناقشة: *مؤرخا*
بصفته عضوا في لجنة مناقشة طلبة الثالثة ليسانس التالية أسماؤهم:

- 1) *أبو العريق يوسف*
- 2) *بجليس سليم*
- 3)

الشعبة: علوم صالية والمحاسبة التخصص: صالية
ب عنوان المذكرة: *دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية*

تاريخ المناقشة: *8 جوان 2026*

أن الطالب (ة) / الطلبة المذكورين أعلاه قد التزموا بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة، وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي.

امضاء الأستاذ (أ/): المكلف (ة) بمتابعة التصحيح

النايس عبد الله

